



# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## وزارة المالية

الوزير

22 JAN 2025

N° 946 / NIF

السيدات والسادة

مسؤولي محافظ البرامج بعنوان ميزانية الدولة

الموضوع: الترشيد والتحكم في النفقات العمومية.

في ظل سياق اقتصادي يتسم بزيادة مستمرة للحاجيات المعبر عنها، يمثل ترشيد النفقات العمومية أولوية استراتيجية لضمان استدامة المالية العمومية وضمان الاستخدام الأمثل للأموال العمومية لتلبية هذه الحاجيات.

وأمام الطلب المتزايد على الخدمات العمومية ذات الجودة، فإنه من الضروري اعتماد ممارسات تسيير أكثر نجاعة، تهدف لمكافحة الهدر ولتحسين الشفافية وتوجيه الاستثمارات وفقا للحاجيات الحقيقية والأولويات الوطنية.

يجب تسيير هذه الموارد المخصصة لتمويل النفقات العمومية بشكل رشيد واستخدامها بشكل عقلاني لضمان فعاليتها ونجاعتها مع تحسين أدائها.

تهدف هذه التعلية إلى تحديد المبادئ التوجيهية والتدابير الفعلية التي يتعين تنفيذها لتعزيز الانضباط الميزانياتي، مع الحفاظ على فعالية السياسات العمومية وتلبية حاجيات المواطنين.

وفي هذا الصدد، يجدر التأكيد على حتمية التحكم وحسن تسيير المال العام، اللذان ندعو السيدات والسادة مسؤولي محافظ برامج ميزانية الدولة لضمانهما، وهذا من خلال السهر على تطبيق لاسيا، التدابير التالية:

### 1. فيما يخص نفقات المستخدمين:

من أجل التحكم في تزايد الأعباء المرتبطة بنفقات المستخدمين، ذات الطابع الدائم وصعوبة التقليل، يجدر اتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها المساهمة في تحقيق هدف التحكم في تزايد نفقات المستخدمين على المدى المتوسط، وذلك باللجوء إلى قرارات تهدف إلى الاستعمال الأكثر اقتصادا والأمثل للمورد البشري.

## 2. فيما يخص نفقات تسيير المصالح:

تتطلب الطبيعة الدائمة والمتكررة لنفقات تسيير المصالح اعتماد نهج الترشيح والحذر، وهذا، من ناحية للاستجابة مع منطق الخدمة العمومية بأقل تكلفة، ومن ناحية أخرى، لتخفيف، في نهاية المطاف، أعباء تسيير المصالح.

وفي هذا الإطار، يتم التحكم وتخفيض نفقات تسيير المصالح من خلال:

أ. المصاريف المتعلقة بالتكاليف الملحقه (استهلاك الكهرباء، الماء، الهاتف، الاشتراكات ...):

من الضروري أن يسهر السيدات والسادة مسؤولي محافظ برامج ميزانية الدولة على ما يلي:

- تخفيض استهلاك الكهرباء والغاز والماء، من خلال العمل وفق مقارنة اقتصادية وبيئية، من خلال مراقبة مستوى الاستهلاك الطاقوي وترشيح الاعتمادات المفتوحة، وتقدير ميزانياتي أفضل وحققي من أجل تفادي الوضعية المتكررة المتعلقة بالديون غير المسددة للتكاليف الملحقه.

- ضمان التطبيق الصارم للنصوص القانونية التي تحكم السكنات الوظيفية، بالسهر لاسيما على أن يتم تحمل النفقات المرتبطة بالتكاليف الملحقه المتعلقة بالسكنات الوظيفية من طرف شاغليها وليس الإدارة، وهذا في ظل احترام النصوص التي تحكمها.

- ترشيح المصاريف المرتبطة باستخدام الهواتف الثابتة والمحمولة.

ويجب أن يكون استخدام الخطوط الهاتفية (الثابتة والمحمولة) الموضوعه تحت التصرف من طرف الإدارة مخصصة بشكل صارم وحتي لاحتياجات مصالح الإدارة.

- تخفيض الاشتراكات في الصحافة المكتوبة، واعتبارا لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، لم تعد الاشتراكات في الصحافة المكتوبة (الصحيفة الورقية) ضرورية، باستثناء أصحاب الوظائف العليا المصنفين في الفئة "هـ" وما فوق، والمصلحة المكلفة بالتوثيق و/أو الاتصال في حدود ثلاث (03) صحف كحد أقصى.

ب. نفقات تسيير المصالح الأخرى:

من الضروري كذلك إيلاء اهتمام خاص لترشيح نفقات تسيير المصالح الأخرى، لاسيما من خلال:

- التخفيض من استهلاك اللوازم والمستهلكات المكتبية، مثل الوراقة، من خلال تفضيل وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، لإرسال الوثائق والمراسلات، مع الاهتمام أكثر باللجوء للتوقيع الإلكتروني.

- ترشيح وتخفيض المصاريف المتعلقة بتنظيم المؤتمرات والندوات والأيام الدراسية واللقاءات الوطنية و/أو الدولية، من خلال اللجوء إلى استخدام منشآت الاستقبال الملائمة التابعة لقطاعاتكم، باستعمال لاسيما المنشآت التابعة للإدارة.

يجب أن يتم اللجوء للمركز الدولي للمؤتمرات واستغلاله وفقاً للمذكرة رقم 288/و المؤرخة في 19 ماي 2024 الصادرة عن السيد الوزير الأول.

- تقليص تشكيلة الوفود المنتقلة إلى الحد الضروري وتفضيل وسائل النقل الجماعي والاقتصادي،  
واللجوء، في ظل احترام ما ينص عليه التنظيم الساري المفعول، إلى تذاكر سفر الدرجة الاقتصادية.  
- تقليل التنقلات في إطار المهام المطلوبة للموظفين وأعاون الإدارة، وجعلها تقتصر على الحالات التي تتطلب ضرورياً هذه التنقلات، مع تفضيل استعمال وسائل الاتصال عن بعد (تقنية التحاضر المرئي عن بعد...)

كما يوصى اللجوء للمنشآت التابعة للإدارة لاسيما لإيوائهم.

- التطبيق الصارم للنصوص القانونية التي تنظم حظائر السيارات الإدارية، بالسهر على تخصيص وتوزيع أفضل للسيارات الإدارية واستعمالها الأمثل.

مع الاهتمام الخاص الذي يجدر إيلاؤه للتسيير الفعال لحظيرة السيارات، سيتم تخفيض التكاليف المرتبطة باستهلاك الوقود وقطع الغيار.

وينبغي أن يتوافق هذا الإجراء مع الاجراء الذي يهدف إلى ضمان استخدام المستفيدين من المنحة التعويضية الشهرية المنصوص عليها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-178 المؤرخ في 15 أفريل 2003 الذي يحدد شروط اقتناء واستعمال المركبات الشخصية لحاجات المصلحة، لسياراتهم الشخصية، مما سيسمح بتحرير وترشيد حظائر السيارات الإدارية.

### 3. فيما يخص المؤسسات العمومية تحت الوصاية:

باعتبار أن المؤسسات العمومية للدولة تشكل بندا هاما من بنود النفقات بالنسبة لميزانية الدولة، فإن السيدات والسادة مسؤولي محافظ برامج ميزانية الدولة مدعوون للسهر على:

- عدم اللجوء إلى إنشاء مؤسسات عمومية ذات طابع اداري والمؤسسات المماثلة، التي يترتب عنها، على المستوى المجمع عبر التراب الوطني، نفقات استثمار وصيانة وتسيير مصالح ونفقات مستخدمين كبيرة جدا على ميزانية الدولة، إلا بعد الموافقة المسبقة للسيد الوزير الأول (وفقا للتعليمية رقم 08/ و أ المؤرخة في 05 جانفي 2021 للسيد الوزير الأول). حيث يمر هذا التحكم أولاً عبر تفادي الزيادة في عدد المؤسسات العمومية الموجودة، ثم يتبعها بعد ذلك السعي إلى التوفيق بين اقتصاد الميزانية والفعالية الإقليمية والمصلحة العمومية النوعية، وذلك من خلال تجميع المؤسسات التي تكون مهامها متماثلة ومتشابهة في مؤسسة عمومية واحدة.

- تفضيل إعادة انتشار التعداد المتواجد والمستخدمين الذين يكون عددهم زائدا، لاسيما في إطار التجميع المذكور سابقا، أو الذين تم تحويل المهام الموكلة إليهم سابقاً إلى مؤسسات أخرى تحت الوصاية.

- تقييم الأداءات المالية للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو المؤسسات العمومية المماثلة، من خلال تشجيعها، بشرط عدم المساس بنوعية الخدمات التي تقدمها كنشاط رئيسي، على تحقيق مداخيل ناتجة عن نشاطات زيادة عن نشاطها الرئيسي الذي يمكن أن يساهم توزيعها في تغطية جزء من نفقات التسيير.
- إيلاء أهمية خاصة لمستوى واستخدام الإعانات والمساهمات الممنوحة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والمؤسسات العمومية الاقتصادية تحت الوصاية، ولا سيما تلك الموجهة لتمويل تنفيذ تبعات الخدمة العمومية المفروضة على المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري. بالفعل، لا يجب بأي حال من الأحوال استخدام هذه النفقات العمومية للدولة، المقيدة بتخصيص خاص، بأي شكل من الأشكال، لأغراض سياسة الأجور على مستوى هذه المؤسسات.
- التحكم في نمط حياة المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والمؤسسات المماثلة الموضوعة تحت وصايتكم، والممولة كلياً أو بالأغلبية من ميزانية الدولة. في هذا الصدد يجدر تأطير مكافأة التقاعد للإطارات المسيرة لهذه المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والمؤسسات المماثلة، من طرف القطاعات المعنية، على ألا تتعدى سقفاً معقولاً.

#### 4. في مجال تحصيل الإيرادات:

السيدات والسادة مسؤولي محافظ برامج ميزانية الدولة، مدعوون لإعداد، بالتنسيق مع السيد وزير المالية، ورقة طريق لتحسين تحصيل الإيرادات، متابعة وتقييم تنفيذها بصفة دورية.

#### 5. عقد الأهداف والأداء:

سيساهم التنفيذ الفعلي لهذه التوصيات في تحقيق الأهداف المحددة بعنوان كل برنامج والذي سيتم تقييمه الفعلي في إطار عقد الأهداف والأداء الذي ندعو كل مسؤول محفظة برامج لإعداده ووضعه حيز التنفيذ. إن نموذج عقد الأهداف والأداء المعد من طرف وزارة المالية مرفق طيه على سبيل البيان، والذي يمكن أن يشكل مرجعاً لتطبيقه على برامجكم.

أخيراً، من الضروري أن يتخذ السيدات والسادة مسؤولي محافظ برامج ميزانية الدولة التدابير الملائمة من أجل اسداء التعليمات للمصالح المركزية وغير المركزية والمؤسسات العمومية تحت الوصاية، في هذا المجال.



نسخة أصلية إلى:

- السيد الوزير الأول.
- السيد مدير ديوان رئاسة الجمهورية.